مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص949-966
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

دور القروض البنكية في سد العجز التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية دراسة مجموعة من المؤسسات الصناعية لولاية سطيف

The role of bank loans in filling the financing deficit of industrial small and medium enterprises Study of a group of industrial enterprises of the state of Setif

بوعظم فايزة[1]*، معيزة مسعود أمير[2]

[1] جامعة فرحات عباس 1، وحدة البحث تنمية الموارد البشرية جامعة سطيف 2(الجزائر)، faiza.bouadam@univ-setif.dz

[2] جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، maiza_amir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/12/09 تاريخ القبول:2022/02/04 تاريخ النشر:2022/03/02

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القروض المصرفية في سد العجز التمويلي للمؤسسات الصناعية دراسة مجموعة من المؤسسات الصناعية لولاية سطيف. حيث تم الحصول الميزانيات وجدول حساب النتائج الخاصة بالمؤسسات الصناعية بعد التوجه إلى المركز الوطني للسجل التجاري. وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على أسلوب بيانات البانل لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في نسبة الاقتراض والمتغير المستقل وهو مؤشر القدرة على التسديد. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض المالية ومؤشر القدرة على التسديد.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية؛ نسبة الاقتراض؛ المؤ ص م؛ بيانات البانل.

تصنيفات JEL: F3 ; L32 ; C23

Abstract :

This study aims to highlight the role of bank loans in bridging the financing deficit for industrial establishments, studying a group of industrial establishments for the state of Setif. The budgets and results calculation table for the industrial establishments were obtained after going to the National Center for the Commercial Registry. In this study, we relied on the panel data method to test the relationship between the dependent variable represented in the percentage of borrowing and the independent variable, which is an indicator of ability to repay. The results showed a statistically significant relationship between the percentage of financial loans and the ability to repay index.

Keywords: bank loans; borrowing ratio; repayment ability.

JEL Classification: F3 ; L32 ; C23

* المؤلف المرسل.

مقدمة

لقد شهدت الجزائر في السنوات الخمسة الماضية عدم توازن في ميزان المدفوعات وهذا بسبب التذبذب الكبير الذي تعرفه أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما شهدت بداية شهر مارس من سنة 2020 تراجع حاد في أسعار المحروقات نظير الوضعية الجيوسياسية التي يعرفها العالم وبالإضافة إلى انتشار وباء فيروس كورونا مما انعكس سلبيا على التوازنات الكبرى للبلاد، وإدراكا منها لضرورة تنويع مصادر الإيرادات الخارجية من العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات وبالإضافة إلى خلق فرص العمل أدركت الحكومة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى الأهمية البالغة والمستعجلة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية كأحد البدائل لتجاوز التراجع الحاد من الإيرادات الخارجية من العملة الصعبة.

إلاّ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر، لم يتطور بالقدر الكافي حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مقارنة بعدة دول رائدة في هذا المجال، ويرجع سبب هذا البطء في النمو إلى عدة عراقيل بقيت تعاني منها. ولكن نظرا لعدم توفر نشرية إحصائية دورية خاصة بالمؤسسات الصناعية تعنى بنشر البيانات المتعلقة بنشاطها، توزيعها، عراقيل تطويرها... فقد يكون من الصعب معرفة أهم العراقيل التي تحد من تطوير هذا النوع من المؤسسات حتى تحقق الأهداف المنتظرة منها.

لكن ومن خلال الدراسة الميدانية الأشمل والوحيدة لحد الآن التي أجريت حول النسيج المؤسساتي في الجزائر والمقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، والمتمثلة في الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 والمعلن عنه شهر جويلية من سنة 2012، أين تم من خلاله توزيع استمارة معلومات على مجتمع يتكون 934.250 مؤسسة اقتصادية بهدف الوصول إلى معرفة الانشغالات والعراقيل التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين. فقد تبين انه من بين العوامل الهامة في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نجد توفر مصادر التمويل، حيث أن 59% من المؤسسات الاقتصادية تعتبر أن توفر مصادر التمويل تمثل عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار .

وعلى ضوء ما سبق نحاول طرح الإشكالية التالية:

بالنظر إلى أن توفر مصادر التمويل يمثل عامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وعلى اعتبار أن النظام المصرفي الجزائري يمتاز بالوساطة المالية أين تمثل القروض البنكية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية، فإن

الإشكالية التي تطرح في هذه الحالة تتمثل فيما مدى اعتماد المؤسسات الصناعية محل الدراسة على القروض البنكية كمصدر تمويل خارجي لتغطية العجز التمويلي؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة، نحاول بناء الفرضية التالية:

على اعتبار أن النظام المصرفي الجزائري يمتاز بالوساطة المالية أين تمثل القروض البنكية المصدر الخارجي الأساسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن القول انه كلما زادت قدرة المؤسسات محل الدراسة على سداد ديونها زادت نسبة اعتمادها على القروض البنكية كأهم مصدر لتغطية العجز التمويلي.

من خلال هذا العمل نهدف إلى دراسة مدى اعتماد المؤسسات الصناعية محل الدراسة على القروض البنكية كأهم مصدر تمويل خارجي.

بالنسبة لمنهج البحث، وحتى نتمكن من اختبار الفرضية والإجابة على إشكالية الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا من خلال محاولتنا وصف وتحليل البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية لخمس سنوات من 2015-2019 الخاصة بمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بولاية سطيف المقدر عددها بـ 161 مؤسسة، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاعتماد على البيانات المعلنة عنها لدى المركز الوطني للسجل التجاري وهذا لإعطاء مصداقية أكبر لنتائج الدراسة.

1-دور القروض المصرفية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر

من الواضح أن النظام البنكي والمالي الجزائري هو نظام يعتمد في الأساس على الوساطة المالية أي اقتصاد استدانة وهذا على اعتبار أن البنوك والهيئات المالية تمثل الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث أن بورصة القيم المنقولة لا تزال تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات الاقتصادية وهذا بالنظر إلى عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والتي لا تتعدى 5 خمسة.

وعليه فيمكن اعتبار أن أهم مصدر خارجي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر يتمثل في القروض البنكية بصيغتها الكلاسيكية أما في شكل قروض استغلال لتمويل النشاطات الجارية في المؤسسة او قروض استثمار لتمويل الحصول على المعدات والآلات.

2-خصائص القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد: من خلال الإحصائيات الدورية التي يوفرها بنك الجزائر حول القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد نجد:

الجدول رقم (01): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق

البيانات بـ مليار دج	/12/31 2018	/12/31 2017	/12/31 2016	/12/31 2015	/12/31 2014	/12/31 2013
قروض قصيرة الاجل	2.687,1	2.298,0	1.914,2	1.710,6	1.608,7	1.423,4
نسبة القروض قصيرة الاجل	0,27	0,26	0,24	0,24	0,25	0,28
قروض متوسطة وطويلة الاجل	7.289,3	6.582,0	5.995,7	5.566,6	4.895,9	3.732,9
نسبة القروض م.ط. الاجل	0,73	0,74	0,76	0,76	0,75	0,72
اجمالي القروض	9.976,3	8.880,0	7.909,9	7.277,2	6.504,6	5.156,3

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019.

ومن خلال الجدول السابق رقم (01) نلاحظ ان اجمالي القروض الموجهة للاقتصاد عرفت تطورا مستمرا من سنة 2013 الى غاية نهاية سنة 2018 مما يؤكد على ان القروض البنكية تمثل المصدر التمويلي الأساسي للمؤسسات في الجزائر.

وما يمكن ملاحظته ايضا من خلال هذا الجدول هو ان اغلبية القروض الموجهة للاقتصاد هي من النوع المتوسط والطويل الاجل والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات اما التوسعية او الجديدة، وحسب النشرية الاحصائية لبنك الجزائر فان هذه القروض خاصة الاستثمارية تعود في غالبيتها الى القروض التي يتم منحها في اطار اجهزة الدعم الحكومية لإنشاء المؤسسات لدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (02): توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاعات

البيانات بـ مليار دج	/12/31 2018	/12/31 2017	/12/31 2016	/12/31 2015	/12/31 2014	/12/31 2013
قروض القطاع العام	4.943,6	4.311,3	3.952,2	3.688,2	3.382,3	2.434
نسبة قروض القطاع العام	0,50	0,49	0,50	0,51	0,52	0,47

قروض القطاع الخاص	5.032,4	4.568,3	3.957,1	3.588,3	3.121,7	2.722
نسبة قروض القطاع الخاص	0,50	0,51	0,50	0,49	0,48	0,53
قروض للإدارة المحلية	0,6	0,5	0,6	0,7	0,6	0,4
اجمالي القروض	9.976,3	8.880,0	7.909,9	7.277,2	6.504,8	5.156,3

المصدر: الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019.

ومن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ انه بعد ما كانت القروض الموجهة للقطاع الخاص بما فيه الاسر تمثل النسبة الاكبر في سنة 2013 اصبحت القروض البنكية الموجهة للقطاع العام تمثل النسبة الاكبر سنة 2014، إلاّ انه على العموم تبقى النسبة متقاربة بحوالي 50 % خلال طول الفترة خاصة في سنة 2018.

3- دور القروض البنكية في تمويل المؤسسات الاقتصادية:

الجدول رقم (03): نسبة اعتماد المؤسسات الصناعية على القروض البنكية

البيانات بـ مليار دج	ديسمبر 2013	مارس 2014	جوان 2014	سبتمبر 2014	ديسمبر 2014	مارس 2015	جوان 2015	جوان 2016	سبتمبر 2016	سبتمبر 2019
مؤسسات القطاع العام	0,21	0,23	0,22	0,30	0,32	0,20	0,27	0,46	0,27	0,60
مؤسسات القطاع الخاص	0,16	0,48	0,58	0,38	0,57	0,30	0,25	0,31	0,76	0,62
نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية قطاع عام	0,36	---	---	---	---	---	0,10	0,10	---	0,44
نسبة المؤسسات التي وجدت صعوبة في الحصول على القروض البنكية قطاع خاص	0,10	---	---	---	---	---	0,16	0,23	---	0,76

Source: Enquête sur la situation et les perspectives dans l'industrie, ONS

ومن خلال الجدول السابق رقم (03) نلاحظ ان نسبة اعتماد المؤسسات الصناعية في الجزائر على القروض البنكية حسب الاحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات انها متفاوتة من فترة الى اخرى حيث نلاحظ بالنسبة لمؤسسات القطاع العام قد تراوح بين 0,20 و 0,60 كأقل واكبر نسبة على التوالي وبمتوسط 0,27. في حين نجد بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص تتراوح بين 0,12 و 0,76 كأقل وأكبر نسبة على التوالي وبمتوسط 0,39[1] مما يشير الى تباين كبير بين هاتين النسبتين.

كما نلاحظ ان متوسط نسبة المؤسسات الخاصة التي تحصلت على قروض بنكية تفوق نسبة المؤسسات التابعة للقطاع العام مما يعد حسب نتائج هذه الدراسة مؤشر ايجابي لاعتماد المؤسسات الصناعية على القروض البنكية.

ومما يمكن ملاحظته ايضا ان المؤسسات محل الدراسة سواء التابعة للقطاع العام او الخاص والتي قد استفادة من قروض بنكية لم تجد صعوبة في الحصول عليها، حسب النتائج الدراسة المعلنة.

الشكل رقم (01): نسبة اعتماد المؤسسات التجارية على القروض البنكية

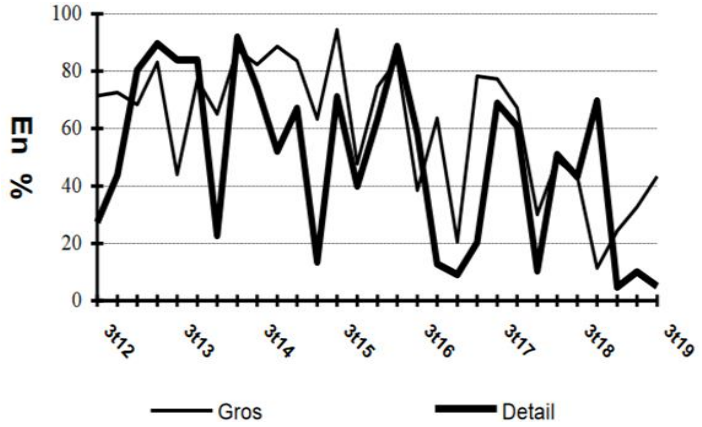

Source: Enquête sur la situation et les perspectives dans le commerce, ONS

ومن خلال الشكل السابق رقم (01) نلاحظ ان نسبة اعتماد المؤسسات التجارية في الجزائر على القروض البنكية حسب الاحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات انها متفاوتة من فترة الى اخرى كما انها تأخذ اتجاه عام متناقص خلال الفترة من الثلاثي الثالث

[1] . تم حساب المتوسط الهندسي للنسب بعد حذف اربع مشاهدات متطرفة وهذا بعد ملاحظة التباين الكبير في النسب لعدد قليل من المشاهدات

من سنة 2012 الى الثلاثي الثالث من سنة 2019 اين قدرت بأكثر من 42 بالمائة وحوالي 5 بالمائة لمؤسسات تجارة الجملة وتجارة التجزئة على التوالي.

ومما يمكن تسجيله ايضا من خلال نفس التقرير ان أغلبية المؤسسات التجارية محل الدراسة سواء التابعة لتجارة الجملة او التجزئة والتي قد استفادة من قروض بنكية انها لم تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية، حسب النتائج الدراسة المعلنة.

ومما يجب التنبيه اليه من خلال الملاحظات المسجلة حول النتائج المعلنة لدراسات الديوان الوطني للإحصائيات، انها تبق ملاحظات بتحفظ وهذا على اعتبار ان هذه النتائج المعلنة لم تكن مفصلة ودقيقة بالشكل الذي يسمح لنا بالوصول الى استنتاجات ذات مصداقية أكبر.

4-البنوك والهيئات المالية المكونة للنظام المصرفي في الجزائر

يعتبر النظام المصرفي الجزائري في مرحلة تطور، حيث يبرز هذا التطور جليا من خلال العدد الاجمالي للبنوك والهيئات المالية ومن خلال الشبابيك البنكية الناشطة والمنتشر عبر مختلف ولايات الوطن اين وصل عددها الاجمالي الى 20 بنك 09 هيئة مالية وبالإضافة الى 5 مكاتب تمثيلية لبنوك اجنبية معتمدة من طرف بنك الجزائر. فيما يخص البنوك التجارية فيقدر عددها بـ 20 بنك وهي: البنك الوطني الجزائري، BNA / Banque Nationale d'Algérie والبنك الخارجي الجزائري BEA / Banque Extérieure d'Algérie والقرض الشعبي الجزائري CPA / Crédit Populaire d'Algérie وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR / Banque de l'Agriculture et du Développement Rurale بنك التنمية المحلية BDL / Banque de Développement - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك CNEP-BANQUE / La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque

بنك البركة الجزائري Banque Al BARAKA d'Algérie

بنك ABC الجزائر ARAB BANKING CORPORATION ALGERIE

نتيكسيس الجزائر Natixis Algérie

سوسيتي جينيرال الجزائر Société Générale Algérie

سيتي بنك ممثلة في الجزائر عن طريق سيتي بنك الجزائر CITYBANK N.A. ALGERIA

البنك العربي الجزائر ARAB BANK PLC ALGERIA

BNP Paribas El Djazaïr
ترست بنك الجزائر Trust Bank Algeria
بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria
بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر – The Housing Bank for Trade & Finance Algeria
FRANSABANK El Djazaïr SPA
Algérie : CA – CIB CREDIT AGRICOLE CORPORATE ET INVESTISSEMENT BANK – ALGERIE
مصرف السلام الجزائر al salam bank Algeria
H.S.B.C. ALGERIA

فيما يخص الهيئات المالية فهي عبارة عن هيئات مالية متخصصة والتي يقدر عددها بـ 09، هذه الاخيرة تهتم اكثر بتقديم خدمة التمويل الإيجاري وبالإضافة الى القروض الاستهلاكية والمتمثلة في : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي Caisse Nationale de Mutualité Agricole، الشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف Société Financière d'Investissement, de Participation et de Placement ، شركة اعادة التمويل الرهني Société de Refinancement Hypothécaire ، الشركة العربية للتمويل الإيجاري Arabe Leasing Corporation (ALC) ، Cetelem Algérie، المغاربية للتمويل الايجاري الجزائر Maghreb Leasing Algérie ، الشركة الوطنية للإيجار المالي Société Nationale de Leasing، Ijar leasing Algérie ، الجزائر إيجار El djazair Idjar ، الصندوق الوطني للاستثمار Fonds National d'Investissement. (معيزة، 2016، الصفحات 208-221)

من خلال ما السابق نلاحظ ان البنوك التجارية المكونة للنظام المصرفي الجزائري توفر توليفة متنوعة من مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية، حيث نجد انها تتنوع بين مصادر التمويل التقليدية والمتمثلة في القروض البنكية والمصادر الغير تقليدية والمتمثلة في صيغ التمويل الاسلامي وبالإضافة الى التمويل الايجاري.

فيما يتعلق بالقروض البنكية فهي تنقسم الى ثلاثة اصناف اساسية وهي قروض الاستغلال Les Crédits d'Exploitation والتي تكون موجهة لتمويل نشاط الجاري للمؤسسة حيث تكون ملائمة لاحتياجات هذه الاخيرة و تتنوع بين: Découvert, Facilité de caisse, Escompte de papier commercial (السحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق، خصم الاوراق التجارية).

اما النوع الثاني من القروض البنكية فهي تتمثل في القروض بالإمضاء Les Crédits Par Signature والتي تمثل قروض غير مباشرة للاستغلال يتم استخدامها حسب نوعها مثلا في استيراد السلع والبضائع، تقديم ضمانات في حالة المشاركة في صفقات والتي تتنوع بين: Cautions, Avals, ، Crédits documentaires (الضمانات الاحتياطية، الكفالات، القروض المستندية).

بالنسبة للنوع الثالث من القروض البنكية فهي تتمثل في قروض الاستثمار Les Crédits d'Investissement والتي تكون موجهة عادة لتمويل الحصول على التجهيزات و قد تختلف مدة استحقاقها بين المتوسط والطويل الاجل حسب خصوصيات المشروع (KPMG, 2017, p. 129).

5-دور القروض المصرفية في تغطية العجز التمويلي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة

5-1صياغة الفرضيات واختيار متغيرات الدراسة:

أولا: صياغة الفرضيات

الفرضية الرئيسية: على اعتبار ان النظام المصرفي الجزائري يمتاز بالوساطة المالية اين تمثل القروض البنكية المصدر الاساسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية فيمكن القول انه كلما زادت قدرة المؤسسات الصناعية محل الدراسة على سداد ديونها زادت نسبة اعتمادها على القروض البنكية كأهم مصدر لتغطية العجز التمويلي.

ثانيا: متغيرات الدراسة

- المتغير التابع

تقيس نسبة الاقتراض ونرمز لها بالرمز DTF مدى اعتماد المؤسسة على القروض أو أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويتم حسابه وفقا للعلاقة التالية:

نسبة الاقتراض = الديون المالية / إجمالي الخصوم

مع:

الديون المالية = القروض والديون المالية + خزينة الخصوم

- المتغير المفسر:

نسبة القدرة على التسديد: ونرمز لها بالرمز CR تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها الجديدة وتسديد ديونها بالاعتماد على مواردها الذاتية، وتحسب كما يلي:

نسبة القدرة على التسديد = الديون المالية الصافية/ قدرة التمويل الذاتي

مع:

الديون المالية الصافية = الديون المالية – الموجودات وما يماثلها

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة – استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات

الجدول رقم (4): حساب وترميز المتغيرات

نوع المتغير	الترميز	المتغير	طريقة الحساب
المتغير التابع	DTF	نسبة الاقتراض	القروض والديون المالية / مجموع الأموال الخاصة
المتغير المفسر	CR	القدرة على التسديد	الديون المالية الصافية / قدرة التمويل الذاتي

المصدر: من اعداد الباحثين.

ثانيا: تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة:

- اختيار عينة الدراسة

تقوم الدراسة الحالية على مفردات من المؤسسات الصناعية، التي أمكن الحصول عليها عن طريق المركز الوطني للسجل التجاري على مستوى ولاية سطيف وبمساعدة موقع المشير الجزائري وهو دليل المؤسسات الجزائرية لقطاع الصناعة والتجارة والخدمات، والذي يوفر قائمة بالمؤسسات الجزائرية. وقد تم جمع المعلومات المالية حول المؤسسات محل الدراسة من خلال الاعتماد على الميزانيات المالية وحسابات النتائج المعلن عنها لدى المركز الوطني للسجل التجاري. تمكنا من جمع البيانات المحاسبية والمالية بالاعتماد على الميزانيات المالية وحسابات النتائج للسنوات من 2015 إلى 2019 لمجموعة تتكون من 161 مؤسسة.

-التحليل الوصفي للمؤسسات محل الدراسة: من خلال الجدول الموالي نوضح بعض الخصائص الاحصائية للعينة محل الدراسة والتي نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): تحليل وصفي لمجموعة المؤسسات الصناعية محل الدراسة (دج)

البيانات	المتوسط	الوسيط	قيمة دنيا	قيمة قصوى	الانحراف المعياري
نسبة الاقتراض	0,10	0,002	0,00	2,27	0,18
القدرة على التسديد	0,59	0,001	-3,21	5,91	1,02

المصدر: من اعداد الباحثين.

يمثل الجدول السابق تحليل وصفي لمجموعة المؤ ص م محل الدراسة إذ قمنا بتقدير المتوسط والوسيط وكل من القيمة الدنيا والقصوى، بالإضافة إلى الإنحراف المعياري.

نسبة الاقتراض فقد بلغ متوسطها 0,10 مما يعني أن المؤسسات محل الدراسة لا تلجأ إلى الاقتراض بشكل كبير، وبالنظر إلى القيمة الدنيا التي تساوي الصفر فهذا يعني وجود مؤسسات لا تلجأ إلى الاقتراض.

بالنسبة لقدرة التسديد فهي تعبر على عدد السنوات اللازمة لتغطية الديون باستخدام قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة ويقدر متوسط قدرة التسديد بـ 0,59 و نلاحظ أن قيمتها الدنيا تظهر سالبة وتكون في هذه الحالة غير معبرة ويعود هذا لسببين أولهما أن الديون المالية الصافية للمؤسسة سالبة مما يعني ان المؤسسة تمتلك نقدية تفوق ديونها اما السبب الثاني فقد يكون راجع الى ان قدرة التمويل الذاتي سالبة اي ان المؤسسة تحقق خسائر.

- مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

الجدول رقم (6): يوضح مصفوفة الارتباط

Covariance Correlation	Y	X2
Y	0.034758 1.000000	
X2	0.104035 0.544979	1.048433 1.000000

المصدر: من مخرجات برنامج E-views10.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المفسر والمتغير التابع موجبة وتقع قيمتها في المجال $-1 < r < 1$

-نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين نسبة الاقتراض ونسبة القدرة على التسديد تساوي 0,10 مما يعني وجود علاقة ارتباط موجبة بين نسبة الاقتراض ونسبة القدرة على التسديد، أي أنها علاقة طردية.

- استقرارية السلاسل الزمنية

يتوجب علينا أولا أن نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمختلف المتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة، ويجب هما اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية من

خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا والمتمثلة في اختبارات Fisher-ADF, IPS, LLC، بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول[2] رقم (7): يوضح نتائج اختبارات Fisher-ADF, IPS, LLC لدراسة استقرارية معطيات البانل

	نوع الاختبار	عند المستوى I(0) Level	عند التفاضل الأول 1st I(1) Difference
نسبة الاقتراض	LLC	-26.5001 (0,000)	-30.3163 (0,000)
	IPS	-3,2 E+14 (0,000)	-
	ADF	287.849 (0,000)	395.728 (0,000)
نسبة القدرة على التسديد	LLC	-58624.4 (0,000)	-17972.8 (0,000)
	IPS	-E+151.6 (0,000)	-
	ADF	309.135 (0,000)	427.926 (0,000)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق بعد تطبيق الاختبارات LLC و IPS و Fisher-ADF تطابق فيما بينهم حيث تشير إلى غياب جذر الوحدة على مستوى جميع المتغيرات عند المستوى حيث أن قيمة احتمال لكل نماذج تساوي 0.000 أي أقل من 0.05 ومنه فإن النموذج مستقر عند الدرجة، أي أنها تكشف استقرار هذه المتغيرات. وبالتالي يمكن الاستغناء عن اختبار الاستقرارية لنفس المتغيرات عند التفاضل الأول.

- اختبار التجانس

الجدول رقم (8): يوضح نتائج اختبار التجانس

[2] ملاحظة: القيم الأولى في الجدول توضح الإحصائية (Statistic)، بينما تعبر القيم التي بين قوسين على قيمة الاحتمال لكل إحصائية.

Specification Tests of Hsiao (1986)
H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	0.281614	1.000000
H2	0.226140	1.000000
H3	1.065452	0.296285

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا اختبار هاسيو للتجانس أن الفرضية الثانية هي الأهم وتوافق القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر قيمة أكبر من درجة المعنوية 5%، مما يدل على وجود تجانس كلي في بيانات بانل، أي أن كل من معاملات نسبة السيولة العامة ونسبة القدرة على التسديد والمردودية المالية للمؤسسات محل الدراسة غير مختلفة عن بعضها البعض.

- نتائج نماذج البيانات الزمنية المقطعية والمفاضلة بينها

تقدير النموذج:

بعد القيام باختيار المتغيرات، يجب اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسات الصناعية محل الدراسة، وقد تم في الدراسة الحالية الاعتماد على أسلوب بيانات البانل لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في نسبة الاستدانة والمتغير المستقل نسبة القدرة على التسديد. كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$TEND_i = \alpha_0 + \alpha_1 CR_i + \varepsilon_i$$

حيث ان : i : تمثل عدد المؤسسات من 1 الى 161

وباستخدام برنامج التحليل الاحصائي E-views تحصلنا على نتائج نموذج بيانات البانل للمؤسسات محل الدراسة والتي جاءت على الشكل التالي:

نتائج نماذج البيانات المقطعية

الجدول رقم (9): يوضح معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة.

المتغير التابع: يمثل نسبة الاقتراض التي تساوي الديون المالية / إجمالي الخصوم			
الفترة: 2015-2019	**T=5**	**N= 161**	**مجموع مشاهدات البانل: 805**
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**

Constante	.00000 7.516814	0.0000 12.62195	0.0000 6.964613
نسبة القدرة على التسديد	0.0000 18.41875	0.0000 9.296844	0.0000 14.21253
عدد المشاهدات	805	805	805
R-Squared	0.297002	0.646955	0.193991
Adjusted R-squared	0.296126	0.558556	0.192988
F-statistic	339.2504	7.318603	193.2671
Prob (F-statistic)	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير ومخرجات Eviews10.

تمثل القيمة الثانية في الجدول القيمة الإحصائية لـ t.statistic

المفاضلة بينها

إجراء اختبار فيشر F-Ficher: يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي PRM ونموذج التأثيرات الثابتة FEM حيث أنه:

H_0: نختار فرضية العدم عندما يكون نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم حيث أن $P> 0,05$.

H_1: نختار الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم حيث أن $P< 0,05$.

واظهرت النتائج الخاصة به ما يلي:

الجدول رقم (10): يوضح نتائج إختبار فيشر

Effect test	Statistic	d.f	Prob
Cross-section F	3.983545	(160,643)	0.0000
Cross-section Chi-square	554.449741	160	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

وعليه ومن الجدول السابق نختار الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم وهذا لأن $P< 0,05$.

اجراء اختبار هوسمان: بالاعتماد على الخطوات السابقة، وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث يجب التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة αi فيما إذا كانت تتبع أثرا عشوائيا (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة) وعليه:

نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects:والذي يعتبر αi مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects:والذي يعتبر αi ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

يمكن المفاضلة بين النموذجين بإجراء اختبار Hausman الذي تم شرحه مسبقا لمعرفة أي من النموذجين يعد الأكثر ملائمة لتقدير النموذج بحيث:

H_0: هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم حيث أن P> 0,05.

H_1: هي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم حيث أن P< 0,05.

وبالتالي سنقوم بإجراء اختبار Hausman من أجل تحديد النموذج الملائم لهذه الدراسة، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار بالاعتماد على برنامج Eviews9:

الجدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار Hausman

قيمة الاختبار (Chi-Square.Statistic)	P-Value
0.0000	37.267379

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ أن الاحتمال المرفق بتوزيع X^2 يساوي 0,0000 وهو أقل من 0,05 إذن نقبل الفرضية البديلة ونموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

عرض نتائج ومعلمات النموذج الأفضل (نموذج التأثيرات الثابتة)

لاختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة ومن خلال الجدول السابق الذي يعرض نتائج النماذج الثلاثة من بينها نموذج التأثيرات الثابتة والذي تبين أنه هو الأفضل، حيث أنه وانطلاقا من هذا الجدول نجد أن قيم الاحتمالات المرفقة للقيم المحسوبة T-Statistic أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 5% بالنسبة لمتغير نسبة القدرة على التسديد، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين المتغير التابع.

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقبول نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F والتي تظهر في الجدول السابق أيضا، حيث أن قيمة معامل التحديد R^2 في النموذج مقدرة بـ 0.64 وهي مقبولة جدا وعليه فإن المتغيرات المفسرة تفسر أو تتحكم في 64% من التغيرات التي تحصل في الحصول على القروض البنكية، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين زيادة نسبة

الاقتراض في الهيكل المالي للمؤ ص م والمتغير المفسر. أما باقي النسبة فيمكن أن تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

إن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F = 7.318603 وقيمة احتماليتها تساوي 0.000000 وهي أقل من 0,05 وعليه فإن النموذج له معنوية.

اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير

فيما يلي يتم اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير في نموذج التأثيرات الثابتة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء التقدير

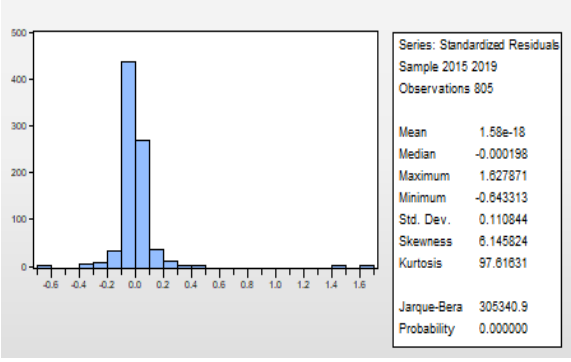

المصدر: من مخرجات برنامج E-views10.

من خلال نتائج الشكل السابق نلاحظ أن القيمة المحسوبة (JB=305340,9) وهي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن الاحتمال (Prob= 0.0000) وهو أقل من 5 % وعليه فإن بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثا: مناقشة النتائج

تشير نتائج النموذج الملائم (نموذج التأثيرات الثابتة) إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 في النموذج مقدرة بـ 0.64 وهي مقبولة جدا وعليه فإن المتغير المفسر يفسر أو يتحكم في 64% من التغيرات التي تحصل في الحصول على القروض البنكية، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين زيادة نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمؤ ص م والقدرة على التسديد.

خلال التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج المحدد للعلاقة بين نسبة الاقتراض ومؤشر القدرة على التسديد تم التوصل إلى اختبار الفرضيات التالية:

الخلاصة

من خلال الدراسة الحالية تم التطرق في العنصر الاول الى دور القروض المصرفية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث تبين ان القروض البنكية الموجهة للاقتصاد مقسمة بنسبة متساوية 50% للقطاعين العام والخاص، كما أن متوسط نسبة المؤسسات الخاصة التي تحصلت على قروض بنكية تفوق نسبة المؤسسات التابعة للقطاع العام 39% و 27% على التوالي. مما يعد مؤشرا ايجابي لاعتماد المؤسسات الصناعية على القروض البنكية.

كما ان اغلبية القروض الموجهة للاقتصاد هي من النوع المتوسط والطويل الاجل والتي تكون موجهة عادة لتمويل الاستثمارات اما التوسعية او الجديدة، وحسب النشرية الاحصائية لبنك الجزائر فان هذه القروض خاصة الاستثمارية تعود في غالبيتها الى القروض التي يتم منحها في اطار اجهزة الدعم الحكومية لإنشاء المؤسسات لدعم التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

من خلال العنصر الثاني تم التطرق الى مختلف الهيئات والمؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري وبالإضافة الى طبيعة الخدمات المالية التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين حيث تم التوصل الى ان النظام المصرفي الجزائري يتكون من 20 بنك تجاري 09 هيئة مالية و وبالإضافة الى 5 مكاتب تمثيلية لبنوك اجنبية معتمدة من طرف بنك الجزائر، حيث ان البنوك التجارية تأخذ صفة بنوك شمولية غير متخصصة كما هو الحال بالنسبة للبنوك العمومية مثل البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك وبعض البنوك الخاصة مثل بنك البركة الجزائري، BNP Paribas و Société Générale Algérie . ومن جانب آخر نجد بنوك متخصصة في بعض انواع الخدمات المالية مثل هيئات التمويل الايجاري كما هو الحال بالنسبة للشركة العربية للتمويل الايجاري، الشركة الوطنية للإيجار المالي والمغاربية للتمويل الايجاري الجزائر.

ومن الواضح ان النظام المصرفي الجزائري هو نظام يعتمد في الاساس على الوساطة المالية اي اقتصاد استدانة وهذا على اعتبار ان البنوك والهيئات المالية تمثل الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث ان بورصة القيم المنقولة لا تزال تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات.

وعليه تم التوصل ان اهم مصدر تمويل خارجي متاح للمؤسسات الصناعية في الجزائر يتمثل في القروض البنكية بصيغتها الكلاسيكية اما في شكل قروض استغلال لتمويل النشاطات الجارية في المؤسسة او قروض استثمار لتمويل الحصول على المعدات والآلات.

وكما توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الاقتراض ونسبة القدرة على التسديد عند مستوى معنوية 0,0000 وهذه النتيجة تشير إلى أن زيادة القدرة على التسديد بـ مقدار 1% يترتب عنه زيادة في نسبة الاقتراض بـ 5,81%، وهو ما يشير إلى وجود أثر موجب تعود أسبابه إلى أن المؤسسات محل الدراسة قادرة على تسديد ديونها البنكية بالاعتماد على مواردها الذاتية وهو ما يجعلها قادرة على الحصول على التمويل البنكي. وهوما يتوافق مع الفرضية التي مفادها أن زيادة نسبة القدرة على التسديد يعتبر كإشارة إيجابية عن قدرتها على تمويل استثماراتها الجديدة وتسديد ديونها بالاعتماد على الموارد الذاتية مما يؤدي إلى زيادة نسبة الاقتراض في الهيكل المالي.

الاقتراحات: من خلال نتائج هذه الورقة البحثية يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- وجوب إيجاد آليات جديدة لتمويل المؤسسات الصناعية في الجزائر على غرار النظام المصرفي الجزائري وذلك من خلال محاولة تنشيط البورصة وإنشاء أسواق مالية وهذا بعد نشر ثقافة أهمية هذا النوع من الأسواق؛
- محاولة تكييف التمويل البنكي في الجزائر بما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية ومبادئ الأفراد وهذا من أجل تشجيعهم على اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لسد عجزهم التمويلي؛
- محاولة توفير بيئة تمويلية مناسبة للمؤسسات الصناعية بتحفيز الجهات الممولة كالبنوك على تقديم تمويل بشروط ومعايير مناسبة.